

## تمويل الجمعيات وأثره على تحقيق التنمية في قطاع غزة

إعداد وتقديم استشاري التنمية البشرية وبناء القدرات: أ.سعيد أبو غزة

خلال جلسة: "أثر المتغيرات المتلاحقة وانعكاساتها على توجهات وفرص تمويل الجمعيات واستدامتها"  
خلال مؤتمر: تمويل الجمعيات في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية والوطنية (التوجهات والاستراتيجيات)

لا جدال في المجتمع الفلسطيني على جميع الأصعدة الأهلية والرسمية على الدور الهام والفاعل التي تقوم به المؤسسات الأهلية من حيث الكم والكيف والدور الفاعل الذي تلعبه في دعم المجتمع وخاصة دورها المركز في الأعوام العشرة المنصرمة في ظل الانقسام الفلسطيني؛ إذ تنوعت وتعددت اختصاصاتها لتشمل أعمال متعددة في ظل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المنحدرة لأسفل، ولكن تبقى الجدلية القديمة الحديثة قائمة " التنمية والتمويل".

ستلقي هذه الورقة الضوء على مؤسسات محافظات غزة كحالة واقعية لإشكالية التمويل، والتمويل كواقع فعلي ووضع تصورات لضبط التمويل وتطوير العمل الأهلي بما يسهم في دفع عملية التنمية بشكل أمثل، وأي تشخيص سلبي أو انتقاد للحالة لا ينقص من دور العمل الأهلي التاريخي والوطني.

**معطيات الواقع الحالي:** ازدياد عدد الجمعيات وندرة التمويل

**تساؤل مدخلي للتشخيص:** لماذا ازداد عدد الجمعيات وقل التمويل؟

الجمعيات الأهلية لعبت دوراً وطنياً واجتماعياً هاماً كان له أثراً بليغاً في الحركة الوطنية والفلسطينية في مجالات متعددة وبات العمل الأهلي من أكثر القطاعات الفاعلة والمؤثرة في المجتمع المدني الفلسطيني، وذلك لخصوصية الواقع الفلسطيني الذي ظهر به العمل الأهلي طوال سنوات النضال الفلسطيني ووفر واجهة وطنية حصينة بجانب تقديمه خدمات أساسية وإنسانية ووطنية وسياسية كانت قاعدة صلبة للمقاومة والصمود، والمحافظة على النسيج الوطني من التفكك، فكانت رافد تاريخي مهم للحركة الوطنية المقاومة، استمرت باضطراب حتى قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، وخلال السنوات الأولى تم تنظيم وتأسيس وإنشاء الجمعيات الأهلية وفق القانون حتى وصلت لعام 1999 لما يقارب من 480 جمعية أهلية. صاحب النمو القانوني عدم قدرة تحول بعض الجمعيات ذات الفكر السياسي إلى المرحلة التنموية، كون الواقع الفلسطيني لم يساعد بعض الجمعيات الأهلية التابعة لحزب ما أو فكرة سياسية ما؛ الفصل بين العمل الأهلي الحزبي والعمل الأهلي التنموي كون علاقة بعض الجمعيات مع الأحزاب علاقة كاثوليكية في فلسطين، حيث عملت لسنوات عديدة هذه الجمعيات لتحقيق أهداف وطنية جادة لتعزيز الصمود والمقاومة.

تراجعت قليلاً صور العمل السياسي في بعض الجمعيات بعد قدوم السلطة الوطنية إلا أنها كانت فاعلة وطنياً، فيما كان هناك جمعيات تدخل في علاقة تنافسية مع القطاع الحكومي، بينما أخرى كانت في علاقة شراكة وتنسيق عمل قطاعي، فيما كان هناك نوع ثالث مستقل عن الرؤيتين السابقتين من حيث الهدف والعمل. توزع التمويل الناشط حتى عام 2007 ما بين الجمعيات بمستوى مختلف من حيث القوة والأهمية والتمكين البنائي للجمعيات ومستوى علاقتها المجتمعية، فيما بقت الكثير من المؤسسات الحديثة والصغيرة متلقية للأنشطة وبالكاد تحصل على قيمة مالية صغيرة جداً للمصاريف التشغيلية، فتم تمكين العديد من الجمعيات القوية فيما بقت الكثير من المؤسسات الصغيرة تبحث عن مصاريف تشغيلية للاستمرار وخاصة ما بعد 2007 حيث فرضت العديد من المؤسسات التمويلة شروطاً وممنوعات على الجمعيات الأهلية مما أخلف واقعاً مأساوياً للعديد من الجمعيات الأهلية، فيما بلغت عدد الجمعيات ما بين 2007 حتى هذه اللحظة ما يقارب 900 جمعية فيما بدأت جمعيات حديثة في هذه الفترة بالظهور ذات لون سياسي، فيما أغلقت العديد من الجمعيات أبوابها لأسباب مختلفة. فيما ينظر المواطن العادي أن الجمعيات الأهلية تحصل على الأموال التي هي في الواقع من أجله، وتبقى هذه الهيئات في نظر المواطن العادي محل شك وعدم رضا.

#### استخلاصات:

- التأكيد على الدور الوطني والمجتمعي للجمعيات الأهلية في صمود وبناء الإنسان.
- عدد كبير من الجمعيات الأهلية غير قادرة على تسيير العمل وتوفيق إجراءاتها.
- عدم وجود رؤية أهلية وتخطيط حكومي لمساندة الجمعيات الأهلية التي تعاني من شبح الإغلاق.

#### غياب التخطيط التنموي العام إشكالية واقعية ما بين القطاع الأهلي والحكومي

غياب الرؤية والخطة التنموية أوقعت غزة في إشكاليات التمويل ما بين الإغاثة والتنمية الغائبة، فالسواد الأعظم من الجمعيات الصغيرة والفقيرة والمتواجدة في المناطق الفقيرة والمهمشة لم تحظى بالتمويل المناسب لبناء قدراتها المؤسساتية التي لم تمكنها من بناء نموذج ذو رؤية تنموية فعلية، فلم يتح مجالاً إلا لتبقى منفذة لأنشطة مُمولة لجمعيات كبيرة ومن ثم العمل في الإغاثة والخدمات الضرورية للفئات المستهدفة كون تلك الأنشطة مازلت هي الاحتياجات الملحة للعيش، في المقابل القليل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية كان لديها التمكين البنوي وتعمل على تقديم رؤية تنموية في ظل غياب التوافق والاندماج مع الخطة التنموية الحكومية، بالإضافة لوجود خلافات فلسفية ما بين القطاعين لتحديد رؤية وفهم مشترك للتنمية البشرية المستدامة وكيفية تحقيقها.

أغلب المشاريع المقدمة للمؤسسات الأهلية بغزة هي إغاثية سريعة والبعض منها يحمل ملامح تنمية لا ترتقي أن تكون من ضمن أنشطة مشتركة ما بين العمل الأهلي والحكومي. ولا تصب في برمجة فعلية للأهداف التنموية الوطنية العليا.

#### استخلاصات:

- غياب التخطيط الأهلي والحكومي المشترك للمشاريع والبرامج التمويلية.
- عدم ربط المشاريع الممولة بالأهداف التنموية القطاعية بشكل حقيقي.
- عدم الترابط والاندماج مع الخطة التنموية القطاعية الوطنية.

**واقع التمويل الحالي: القلة والندرة والتنفيذ المباشر والافتقار لاستراتيجية تمويلية تنمية واضحة، وهل يلعب التمويل الخارجي دوراً تنموياً حقيقياً؟**

أخلف الانقسام الفلسطيني منذ عام 2007 شح وندرة في التمويل، فيما عانى القطاع الأهلي في غزة غياب التمويل الحقيقي والفاعل في ظل عزوف الممول الأجنبي التدخل بغزة وفق قرارات الرباعية الدولية التي فرضت الحصار على غزة إلا من بعض المؤسسات الدولية غير الحكومية والمؤسسات الدولية الأممية التي عملت مع المؤسسات الحكومية حتى المستوى التقني، فيما عملت مع بعض القطاعات الأهلية بعناية وحذر. الحصار الإسرائيلي والانقسام أثر في تضيق الخناق على محافظات غزة الذي شكل نصف الأزمة التمويلية وتجفيف منابع التمويل للكيانات الأهلية، فيما شكل النصف الآخر للأزمة النزاعات الإقليمية وتغيير الممول لشروطه التمويلية بجانب عدم وجود مصادر تمويلية محلية وذاتية ووطنية، كل ذلك أوقع المؤسسات الأهلية بين ندرة وشروط الممول الدولي، فيما أضعف الجمعيات الأهلية وجود مؤسسات دولية غير حكومية قامت بتنفيذ أنشطتها مباشرة مع المستفيدين أو اللجان المحلية دون عقد شراكات مع الجمعيات القطاعية المتخصصة، فباتت المشاريع المتوفرة قصيرة الأمد لا تلبى أدنى الأهداف التنموية، مما جعل أغلب المشاريع الممولة مشاريع إغاثية واستجابة طارئة للأحداث المتلاحقة على قطاع غزة. حتى بات التمويل في كافة القطاعات مجزوء دون ترابط بين الجمعيات المتلقية للتمويل مما أدى إلى التكرار دون النظر لسلم أولويات احتياجات الفئات المستهدفة، كل ذلك أدى إلى تفتيت التمويل الضعيف دون رؤية واضحة لترتيب الأولويات والاحتياجات، مما أوقع الجمعيات في عملية متلاحقة للبقاء على قيد الحياة فقط دون النظر لمخرجات المشروع التنموية ومحاولة البقاء على قيد الحياة دون اندثار.

#### أسباب أزمة التمويل بمحافظة غزة:

1- الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة.

2- النزاعات والتغيرات السياسية الإقليمية .

3- الانقسام الداخلي الفلسطيني.

4- تغيير الممول لسياساته التمويلية.

5- انعدام الرؤية والتخطيط التمويل الذاتي.

#### استخلاصات:

-أغلب التمويل المقدم لغزة هو تمويل إغاثي وإنساني خلال السنوات العشر الماضية.

-غياب التمويل الحقيقي ذو الأهداف التنموية البنائية.

-تقديم مشاريع تمويلية قصيرة الأمد وغير مكتملة للبناء التنموي مما حول الجمعيات إلى منفذ سلبي للخدمات.

-ميل الجهات المانحة للتنفيذ المباشر للمستفيدين أو تقديم التمويل للجان محلية دون شراكة مع الجمعيات الأهلية.

-توقف الكثير من الجمعيات عن العمل، والأخريات باتت غير قادرة على توفير المصاريف التشغيلية، فيما عمدت بعض الجمعيات إلى تقليص النفقات التشغيلية والاعتماد على سياسة التشغيل المؤقت.

-تقليص الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية المقدمة للمستفيدين وخاصة في المناطق الفقيرة والمهمشة.

هل المشاريع والبرامج الممولة تصب في هدف تنموي قطاعي؟ وهل عمل القطاع الأهلي المتخصص في توسيع الخيارات التنموية للفرد تجاه حياة كريمة؟

#### التنمية ما بين الواقع والمأمول:

لا تنمية مستدامة للبشر دون إدراج المشاريع والبرامج التمويلية ضمن الأهداف التنموية القطاعية الوطنية، ولا أثر حقيقي للتمويل إن لم يكن منضبط التوجه والتخطيط والتنفيذ. التنمية البشرية المستدامة التي توسع الخيارات أمام الفرد من أجل حياة مرفهة كريمة يجب أن تسير وفق خطة وطنية ذات أهداف قطاعية متدرجة يدخل من ضمنها الأهداف التمويلية التي تلبي أنشطة الأهداف للوصول لغاية الخطط الوطنية، الحصار المفروض على غزة منذ سنوات بجانب الانقسام الفلسطيني وعدم أي إمكانية لفرض شروط تنموية على الممول، مما يعطي للممول السيادة في فرض أجندته التمويلية البعيدة كل البعد عن الأهداف الوطنية الفلسطينية، وتوحيد الجسم الوطني للسلطة. إن العمل على وجود خطة تنموية وطنية أولى خطوات التنمية البشرية، في وجود الخطة تلزم الجهات المانحة بتنفيذ تمويل يُلبي متطلبات أنشطة الخطط التنموية القطاعية وكذلك الجمعيات الأهلية في تنفيذ مشاريع ممولة تصب في القطاع التنموي المخطط له ضمن أنشطة القطاع التنموي الوطني.

دون ذلك لن نخطو في الاتجاه الصحيح، ستبقى المؤسسات الأهلية الجانب المستضعف أمام الممول الذي يفرض أجندته الإغاثية والإنعاشية التي ستعمق الضعف البنوي للمجتمع وقطاعاته.

### استخلاصات:

- التمويل المباشر للمشاريع من قبل المؤسسات الدولية أضعف الشراكة مع الجمعيات.
- تغيير الممول لشروطه ولسياساته التمويلية لا يُفيد البناء التنموي المجتمعي.
- الواقع الحالي للتمويل بعيد كل البعد عن الأهداف التنموية الوطنية.
- لا تنمية دون تمكين القطاع الحكومي والأهلي من العمل المشترك دون شروط مجحفة للممول.

### التوصيات العامة:

1. وضع استراتيجية أهلية وحكومية للتمويل وفق سياسات وطنية وقطاعية تنموية واضحة.
2. إيجاد سياسات تمويل للمؤسسات الأهلية ملزمة وناجزة.
3. وضع خطط تنموية أهلية جامعة لغزة وفق رؤية وطنية تلتزم بها المؤسسات الأهلية.
4. ربط الخطة التنموية الأهلية بالخطط التنموية الحكومية.
5. التزام الجمعيات بتلقي التمويل يلائم اختصاصها وأهدافها وعدم الحصول على تمويل خارج اختصاصها.
6. وجود جهة رقابية أهلية عليا على مصادر التمويل وأهدافه ووضع استراتيجية واضحة لتلقي التمويل وفق أولويات الاحتياجات القطاعية.
7. تحديد الأدوار التنموية قطاعيا للجمعيات والمؤسسات الأهلية، تلتزم بها في الحصول على التمويل مع وجود جهة تنسيقية أهلية عليا.
8. بناء أجنحة تمويل وطنية مستقلة عن أهداف وشروط الممول والتي قد لا تتفق مع أولويات احتياجات المجتمع.
9. بناء مبادرات وطنية لتشكيل صندوق دعم مالي للجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات مضامين وطنية لا يخضع إلا لشروط الرؤية التنموية الاستراتيجية الوطنية في توفير التمويل الوطني وتفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في دعم القطاع الأهلي.
10. العمل على ضبط التمويل من قبل شبكة المنظمات الأهلية "كجسم تنسيقي" بما يتلائم مع أولويات الاحتياجات القطاعية بما يخدم أهداف تنموية وطنية.
11. بناء قدرات الجمعيات في تحسين الوصول للتمويل الهادف، وتفعيل شبكة تبادل الخبرات والمعلومات وتسهيل الوصول لها.